

تونسيات

تونسيات
TOUNISIET



2022

المجلة الإلكترونية عدد 25:
مارس - جوان 2022

- التقديم.
- مشروع تدريب النساء السياسيات القياديات و المترشحات.
- مشروع آليات إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات المحلية.
- مشروع حقي.

الفهرس

* التقديم :

* مشروع تدريب النساء السياسيات القياديات و المترشحات :

- ندوة وطنية حول العنف السياسي و التمكين السياسي للمرأة.
- دورة تدريبية حول الإطار القانوني للجمعيات بين تكريس حق التنظم و مارسته.
- جلسة حوارية إفتراضية حول نظام الإقتراع على الأفراد و تمثيلية المرأة في المجلس النيابي.
- ندوة صحفية إفتراضية لتقديم ورقة سياسات عامة بعنوان مناهضة العنف السياسي رهان لتعزيز مشاركة المرأة في الشأن العام.

• مناصرة ورقة السياسات العامة.

• الأكاديمية السياسية النسائية :

- دورة تدريبية في القيادة - تونس.
- دورة تدريبية في مهارات الخطابة - تونس.
- دورة تدريبية في القيادة - صفاقس.

* مشروع آليات إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات المحلية :

1. إجتماع تشاركي حول تقنيات التشخيص و التحليل الجتمعي للخدمات المحلية و مدى إستجابتها للنوع الاجتماعي.
2. دورة تكوينية في تقنيات التقييم المجتمعي المراعي للنوع الاجتماعي.
3. ورشة عمل حول البرمجة المحلية المستجيبة للنوع الاجتماعي.
4. إجتماع تشاركي حول تقنيات التشخيص و التحليل الجتمعي للخدمات المحلية و مدى إستجابتها للنوع الاجتماعي.
5. إجتماع عام لعرض ومناقشة بطاقة التقييم الجتمعي - بلدية بوسالم.
6. ورشة عمل تضيرية - بلدية سidi حسين.
7. دورة تكوينية حول الميزانية البلدية المراعية للنوع الاجتماعي.
8. إجتماع عام لعرض بطاقة التقييم الجتمعي - بلدية الزهراء.
9. إجتماع عام لعرض بطاقة التقييم الجتمعي - بلدية سidi حسين.
10. ورشة عمل في البرمجة و التخطيط للميزانية البلدية المراعية للنوع الاجتماعي.
11. دورة تدريبية لتعزيز المعارف في إدارة المجتمعات.
12. ورشة عمل لتبادل التجارب و الخبرات في آلية التقييم الجتمعي المراعية للنوع الاجتماعي.

* مشروع حقي

المجلة الإلكترونية عدد 25:
مارس - أبريل - ماي - جوان 2022

يسرنا أن نضع بين أيادي متابعينا ومتابعاتنا العدد 25 من نشرتنا الإلكترونية، وجميع أنشطة جمعية تونسيات لهذه الفترة في إطار كل من مشروع تدريب النساء السياسيات القياديات و المترشحات الممول من قبل الصندوق الوطني للديمقراطية، و مشروع المسار : آليات إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات المحلية الممول من قبل الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية.

نرجو من متابعينا الكرام التفاعل معنا و مذّنا بلاحظاتهم عبر الموقع الرسمي للجمعية www.tounissiet.com أو عبر صفحة التواصل الاجتماعي الفايسبوك ASSOCIATION TOUNISSIET جمعية تونسيات، أو عبر البريد الإلكتروني :

tounissiet.ass@gmail.com

متابعة شيقه

مشروع تدريب النساء السياسيات القياديات والمرشحات

ندوة وطنية حول العنف السياسي و التمكين السياسي للمرأة :
8 مارس 2022

بمناسبة **اليوم العالمي للمرأة** و إيمانا منها بضرورة تكثيف الجهد لتعزيز المشاركة النسائية و وصول المرأة إلى المواقع القيادية و العمل الحيث على تدارك الإنتحاب النسووي من عالم السياسية و إيجاد السبل الداعمة لتمكين النساء من مشاركة سياسية رائدة، نظمت **جمعية تونسيات** ندوة وطنية بعنوان **العنف السياسي و التمكين السياسي للمرأة** يوم 8 مارس 2022 بنزل أفريكا أثتها كل من السيدة منية مزيد رئيسة الجمعية، والتي قدمت مداخلة حول التمكين السياسي للمرأة بتونس، و **السيدة ميساء الزراري** مستشار أول لبرنامج سلامات تونس عن منظمة سكديف و خبيرة في العنف السياسي و التي قدمت مداخلة بعنوان : العنف السياسي أنواعه وكيفية الوقاية منه، و**السيدة فاتن السبعي** قاضية و مختصة في العنف ضد المرأة و التي قدمت مداخلة بعنوان أي إطار قانوني في تونس لمناهضة العنف الرقمي ضد المرأة، و **السيد شاكر السالمي** أخصائي إجتماعي مستشار و الذي قدم مداخلة بعنوان النساء والفتيات ضحايا العنف : حين يتغذى العنف الرقمي من الهشاشة الإجتماعية رغم منظومة الحقوق، و **السيدة هبة حدادين** المديرة العامة لمؤسسة الجنوسة للدراسات والإستشارات بالأردن و مختصة في قضايا النوع الإجتماعي و التمكين السياسي و التي قدمت مداخلة حول التجربة الأردنية في الحياة السياسية و العنف السياسي، و **السيدة سنديس النويوي** قاضية و خبيرة في قضايا العنف ضد المرأة و المكلفة بإعداد ورقة السياسات العامة حول العنف السياسي : رهان لتعزيز مشاركة المرأة في الشأن العام، حيث تم عرض ورقة السياسات العامة على الحضور و تسليط الضوء على أبرز مخرجاتها و توصياتها ودور هذه التوصيات في التصدي للعنف الرقمي و حماية النساء من مخاطره و تداعياته، و طرحت تساؤلات عميقة حول مستقبل المشاركة السياسية للمرأة في تونس، كما كشفت هذه الممارسات عن الهوة العميقة بين التشريع و الواقع و عدم وضوح الإطار التشريعي الخاص بالعنف الرقمي.

مشروع تدريب النساء السياسيات القياديات و المترشحات



ندوة وطنية بعنوان:

العنف السيبراني والتمكين السياسي للمرأة

• التمكين السياسي للمرأة بتونس



مداخلة : السيدة منية مزيد

رئيسة جمعية تونسيات

افتتحت السيدة منية مزيد الندوة مستعرضة أهم محطات نضال المرأة التونسية عبر تاريخها، وأهم أسماء اللواتي خلدن أسمائهن كتجارب رائدة في تاريخ تونس في مختلف المجالات السياسية والخيرية والعلمية، عارضة إحصائيات عن تواجد المرأة الريادي في صلب الإدارة والماراكز العلمية، مشيرة إلى أنه رغم كل المكتسبات والقوانين بما في ذلك قانون المناصفة بقيت المرأة سياسياً ونقابياً في مراتب لا تعكس تميزها.

كما عرضت السيدة منية مزيد إنخراط تونس و إمداداتها و إلتزامها بجميع المعاهدات الدولية الداعمة لحقوق المرأة ونصرتها، مقدمة أهم أنشطة جمعية تونسيات المناصرة للتمكين السياسي للمرأة وما قدمته من دورات تدريبية داعمة لهذا المسار، و مشاركتها الفعالة في القانون عدد 58 لمناهضة العنف ضد المرأة منذ المسودة الأولى لمشروع القانون.

كما دعت السيدة منية إلى ضرورة مراجعة هذا القانون و تنقية بعض فصوله بما يتماشى مع الوضع الراهن بسبب ارتفاع نسبة العنف خاصة العنف السياسي والعنف السيبراني الذي أصبح هاجس لنشاط المرأة في الشأن العام، وهو ما دعى الجمعية إلى إعداد ورقة سياسات عامة حول العنف السيبراني و ذلك لمعاضدة المجهودات الوطنية للقضاء على هذه الآفة الجديدة التي طفت على كل فضاءات التواصل الاجتماعي.



مداخلة : السيدة ميساء الزرزري
مستشار أول لبرامج سلامات،
منظمة سكديف.

• العنف السيبراني : أنواعه وكيفية الوقاية منه وتجربة برنامج سلامات تونس.

قدمت السيدة ميساء الزرزري مفهوم العنف الرقمي والعنف السيبراني، حيث تختلف التسميات ولكن الضحية واحدة حيث يتم إستغلالها وإحراق الضرر بها و هرسلتها و إنتهاك خصوصيتها وصولا إلى الإستغلال الاقتصادي أو حتى الإعتداء الجنسي. وذلك بخرق سرية معلوماتها و إهانتها و التشهير بها و الإضرار بسمعتها أو حتى التلاعب بالبيانات الخاصة بها لإبتزازها من خلال اختراق و فرصة حاسوبها أو هاتفها الذكي وقد وصلت بعض هذه الممارسات إلى حد إنتحار الضحية بعد المطاردة والإستغلال من قبل المعتدي.



مؤكدة أن هذه الممارسات تعد من الجرائم الإلكترونية بما تتضمنه من عنف يستهدف خاصة المرأة أو الأشخاص الضعفاء أي أنه عنف قائم على النوع الاجتماعي وموجه خاصة لنساء ذات شأن أو نشاط معين لإقليمياتهن وعرقلتهن من خلال بث خطابات الكراهية والعنصرية والإستنفاص.

ورأت السيدة ميساء أن أثار العنف الإلكتروني متعددة و التهرب من العقاب سبب رئيسي في إنتشار الظاهرة و تعدد أوجهها. حيث أن سهولة إخفاء الهوية و مجانية إستعمال وسائل التواصل و القدرة على الإتصال وبقاء المعلومة سواء كانت حقيقة أو مفبركة لوقت طويل إضافة إلى سرعة نقلها ساهمت بشكل كبير في تفشي الظاهرة. لذلك دعت السيدة ميساء إلى ضرورة تكاتف الجهود لردع وتتبع المعذبين لتقليل مخاطر هذه الظاهرة وذلك بالتنسيق مع صناع القرار و المجتمع المدني كشريك أساسى للتوعية و شركات التكنولوجيا الحديثة و المؤسسات البحثية من خلال إيجاد قوانين ردعية و حمائية. كما رأت أن التوعية و التحسيس بكيفية التعامل مع العنف الرقمي عند حصوله من أهم الركائز لكافحته و الضامن الأساسي لتنفيذ الرقابة.

قدمت السيدة ميساء بسطة عن برنامج سلامات وأهدافه في تعزيز المعرفة ورفع مستوى الوعي وتبسيط المعجم التقني وذلك من خلال تدريب النساء و الشباب و كل من يرغب في التكوين و الدعم التقني بإحداث عيادات رقمية حسب التسمية التي إعتمدها البرنامج إضافة إلى القيام بحملات توعوية مع مؤثرين و مؤثرات من فنانين وشخصيات عامة بإنتاج ومضات إشهارية. وكذلك قبول تشكيبات ضحايا العنف الرقمي لتوجيهه الضحية. كما أن البرنامج يسعى للتواجد الإعلامي عبر برنامج دعم في المجال النفسي و الاجتماعي للإحاطة بهن تعرضن للعنف الرقمي.



مداخلة : السيدة فاتن السبعي
قاضية و باحثة في مجال مناهضة
العنف ضد المرأة.

• أي إطار قانوني في تونس لمناهضة العنف ضد المرأة.

رأى **السيدة فاتن السبعي** أن موضوع العنف الرقمي يتطلب ركائز صلبة لتجاوز هذه التحديات تبدأ بتمكين المرأة، وحتى تتجاوز المرأة العنف الإلكتروني لابد أن تعني أن ما يحدث هو اعتداء على الحقوق من وراء شاشة إلكترونية ومن حفها وواجبها الدفاع عن تواجدها ضمن الفضاء الاجتماعي بما في ذلك الفضاء الرقمي.

وهنا طرحت **السيدة فاتن السبعي** تساؤلا هل لدينا في تونس قانون يجرم هذا الفعل مباشرة؟

رأى **السيدة فاتن** أن الإطار العام يتضمن قوانين دولية و محلية جرم العنف ضد المرأة بأنواعه الخمس و حتى إن لم يوجد تعريف قانوني للعنف السيبراني فإن هناك تعاريف واضحة و دقيقة لمفهوم العنف بكل جوانبه، وأن الفضاء السيبراني هو فضاء رقمي يربط منظومة المعالجة الإلكترونية للمعطيات بشبكات المعلومات و الاتصال وهناك قانون ينظم سير عمل هذه المنظومة ضمن مجلة الاتصالات، كما وضحت أن أشكال العنف الرقمي الموجه للمرأة تشمل العنف الجنسي و الاقتصادي و العنوبي و السياسي..

فمفهوم العنف معرف و واضح أي أنه كل فعل أو قول يهدف مرتكبه إلى إخضاع الضحية لرغباته أو رغبات غيره ...
وهو أي اعتداء أو شتم أو إكراه أو تهديد أو سخرية أو تنمر أو حرمان من موارد أو حرمان من ممارسة أي نشاط أو حق أو أي حرية من الحريات الأساسية ...

قدمت **السيدة فاتن** إحصائيات عن ضحايا العنف و العنف الرقمي دوليا و محليا، كما بينت أن جائحة كورونا أظهرت أن مؤشر إرتفاع العنف الممارس ضد المرأة إرتفع بشكل كبير خاصة في فضاءات التواصل الاجتماعي، محددة الأطر القانونية الدولية وال محلية الضامنة للحقوق والحربيات، وأشارت إلى أن تونس مضية على كل الإنفاقيات و العهود و قدمت عرضا مبسطا عن المقاربات الشاملة و المعايير الملزمة و العهود الضامنة للقضاء على العنف ضد المرأة بما في ذلك إنفاقية مجلس أوروبا متعددة الجوانب سنة 2020، و عرضت **السيدة فاتن** النصوص التشريعية و الترتيبية للقضاء على العنف ضد المرأة و الإستراتيجية الوطنية المصادق عليها للأمن السيبراني في تونس، مبينة أنه هناك إطار قانوني لناهضة العنف ضد المرأة إلا أن النصوص مشتبهة رغم وحدة الهدف لذلك وجب التجميع و التعديل و وضع إطار خاص للعنف الرقمي و وأشارت إلى أن المجلة الرقمية لم تتضمن العنف الرقمي كلفظ، ودعت **السيدة فاتن** إلى ضرورة العمل على إيجاد قانون مباشر خاص بالجرائم السيبرانية.



مداخلة : الأستاذ شاكر السالمي
أخصائي إجتماعي مستشار.



• النساء و الفتيات ضحايا العنف

حين يتغذى العنف الرقمي من الهشاشة الاجتماعية رغم منظومة الحقوق.

يرى السيد شاكر أن الضحية المستهدفة من العنف الرقمي هي المرأة و تحدى المرأة الناشطة في المجال العام هي الضحية الأولى. ويرجع ذلك إلى هشاشة المنظومة القانونية الخاصة بمقاومة العنف الرقمي الذي أصبح يتطلب إمكانيات وإجراءات إستثنائية تتماش مع سرعة انتشاره في الواقع إفتراضي. ويرى أن غياب آليات التعهد في التصدي والتوفي من العنف الشامل سبب رئيسي لاستفحال العنف الرقمي. كما يرى أن المجتمع يعاني من أزمة قيمية، حيث تشهد القيم إنحدارا سريعا، لعدة أسباب لعل أهمها الشخصية المضطربة و بالتالي العنف الرقمي يتغذى من كل ذلك.

وقد قدم السيد شاكر السالمي تعريفاً للفئات الهشة وحاله الإستضعاف، حيث أورد تعريف (بورديو) بأنهم ضحايا الإقصاء الاجتماعي أو اللامرأيين، و هؤلاء جميعاً يخوضون صراعاً من أجل الاعتراف بهم لا من جهة كونهم ضحايا يستحقون الشرفه بل بإعتبارهم مواطنين يحق لهم التمتع بكل الحقوق و دون تمييز و أولها أن يكون لهم صوتاً في الفضاء العمومي.

وتساءل السيد شاكر السالمي هل أن التشريعات و أدوات العمل والدورات التدريبية كافية للحماية من العنف الرقمي و الذي عرفته منظمة العفو الدولية بأنه جريمة تهدف لإذاء الضحية؟



ودعى السيد السالمي إلى تشريك النساء و الفتيات ضحايا العنف الرقمي في كل مجريات المشكلة. وعدم إستغلال المعطيات الشخصية الخاصة بالنساء و الفتیات الضحايا لأغراض علمية أو تربوية إلا بعد الحصول على موافقتها حتى لا تكون ضحية مرتين. و يرى ضرورة ملحة لتقبييم و قيس المخاطر و إحاطة النساء بها بكل شفافية لنشر الوعي و مقاومة العنف السلط على المرأة.

كما أكد السيد شاكر السالمي أنه إحصائيا لا يوجد مساواة في استخدام الإنترنات بين الرجل و المرأة ليس بسبب الهشاشة الإجتماعية و الإقتصادية بل بسبب الضغط السلط علىها، موضحا أن انتشار الظاهرة يعود لسهولة الوصول إلى المعلومة و سرعة إنتشارها و عدم تكلفتها، مضيفا أن خطورتها من الممكن أن تمتد بالأمن و السيادة إضافة إلى إنتهاك خصوصية الأفراد، مؤكدا أن الإعتداءات الإلكترونية تؤثر على السلامة البدنية و النفسية و الحرمة الجسدية مستعرضا ما حصل بسبب الألعاب الإلكترونية لبعض المراهقين، إضافة إلى سهولة الولوج إلى الفضاءات الإباحية مما يؤثر على الأخلاق الحميدة.

وحيث يتفاقم العنف الرقمي، فإن الحديث عن التمكين السياسي يكون هشا في مناخ متغير، حيث لا يمكن حماية النساء ضحايا العنف الرقمي من خلال تطبيق إجراءات تقليدية، ولأن الديمقراطية تكمن في قدرة الجميع على رفع الصوت عالياً لابد من مضاعفة الجهود لمكافحة إنعدام المساواة، و إرساء العدالة..
ولابد من مناصرة النساء ضحايا العنف بصفة عامة و لا سيما ضحايا العنف الرقمي.



مداخلة: السيدة هبة حدادين
المديرة العامة لمؤسسة الجنوسة للدراسات
و الإستشارات و مختصة في قضايا النوع
الاجتماعي و التمكين السياسي.

• التجربة الأردنية في الحياة السياسية و العنف السياسي.



أشارت السيدة هبة حدادين في بحثية مقارنة إلى أن المملكة الأردنية صادقت علىأغلب المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة وحمايتها، كما عرضت نسب إرتفاع مشاركة المرأة في الحياة السياسية بمختلف توجهاتها الإيديولوجية حيث شهد البرلمان الأردني إرتفاع في نسبة كوتا تواجد المرأة بإضافة 10 مقاعد.

ووضحت السيدة هبة أن المجتمع الأردني ما زال حتى تأثير المعطى الثقافي العشائري الذكوري، حيث تتعرض المرأة الناشطة في المجال السياسي إلى العنف السياسي بهدف الإقصاء على أساس الجنس حتى تعود لدورها النمطي، ويستهدف هذا العنف المرأة المترشحة و الناخبة على حد سواء، كما أشارت السيدة هبة أن المرأة الفاعلة سياسياً تواجه بنفسها هذا الإستهداف خارجياً و حتى من داخل عائلتها.

عرضت السيدة هبة حدادين ضمن مداخلتها مثال لحالة جنسس إستهدفت ناشطة حقوقية أردنية، وصل حد كشف معطياتها الشخصية بغية عرقلتها عن ممارسة نشاطها وقد عرفت هذه الحالة حملة تضامن واسعة. و ترى السيدة هبة أن العنف الإلكتروني من أكثر أنواع العنف شيوعاً في الوقت الحالي لما يتركه من أثر نفسي و اقتصادي، إذ تسهل قرصنة و اختراق الحسابات الإلكترونية بمختلف أشكالها.

كما تعرضت السيدة هبة إلى عنف آخر أسمته بـ "العنف السييميائي" و الذي يعتمد على فبركة فيديوهات و صور جنسية تستهدف المرأة لتأديبها و إخضاعها و تصويرها للناس على أنها مخداعة و غبية، وبالتالي غير قادرة على إدارة الشأن العام و العمل السياسي. داعية إلى ضرورة التنسيق بين الجميع لوضع تشريعات رادعة حتى لا يتم عرقلة المرأة عن المشاركة الفعلية في الحياة العامة.



مداخلة: السيدة لطيفة التجاوري.
مثلة عن شبكة النساء المنتخبات.

• المرأة و العنف السياسي في الفضاء السيبراني: تجارب منفردة و مشاعر مشتركة.

ترى السيدة لطيفة التجاوري أن العنف هو عنف وإن اختلفت الفضاءات، وأعتبرت أن الفضاء السيبراني هو فضاء مشترك بين العام والخاص وهو سهل الإستهداف لأنّه فضاء مفتوح. ورأى أن للشخصية التونسية دور كبير في تفشي هذه الظاهرة، حيث نجد أن العنف اللغوی منتشر بشكل جلي في الشوارع والمcafés والملاعب وحتى في المدارس، وبالتالي الفضاء السيبراني ليس بمعزل عن هذه الظاهرة.

وعرضت السيدة لطيفة جملة من الأنشطة التي قدمتها شبكة النساء المنتخبات، حيث تعهدت الشبكة بتقديم الدعم والتدريب للنساء في مجال ممارسة العمل السياسي وإعداد المرأة للتعامل ومواجهة أشكال التنمّر ومن ضمنها الإستهداف السيبراني. فالعنف ينطلق مع إعداد قائمات الترشح، مؤكدة أن هذه الهرولة بدأت منذ الانتخابات الأولى حيث تم قرصنة عدة حسابات لمرشحات ونشر خصوصياتهن على الفضاءات الإجتماعية من صور وفيديوهات وحتى بعض المخارات الداخلية، إضافة إلى محاولات الإبتزاز والتهديد وإستعمال العنف اللغوی والوصم الإجتماعي لتغيير صورتها لدى الآخر، وبالتالي التأثير سلبا على حركاتها و حتى حياتها المهنية والسياسية، مبينة أن هناك من المرشحات من تعرضت إلى حالات عزلة وإكتئاب وبالتالي إقصاء من المجال العام.



مداخلة: السيدة سندس النويوي
قاضية و خبيرة.

• تقديم ورقة سياسات عامة بعنوان مناهضة العنف السيبراني : رهان لتعزيز مشاركة المرأة في الشأن العام

عرضت السيدة سندس النويوي من خلال تقديمها لورقة السياسات العامة المعدة من قبلها تحت إشراف جمعية تونسيات وثلة من الخبراء في العنف السيبراني ومناهضة العنف ضد المرأة الهدف من إعداد الورقة والإطار العام الذي دعى ضرورة للعمل على إيجاد سبل قانونية للحد من ظاهرة العنف الرقمي و مقاومتها. حيث عرضت مثلاً من خبرة العالم الإفتراضي المعزز الميتافيروس و الذي أدى في جربته الأولى إلى حالة إغتصاب إفتراضي لفتاة عن بعد. بعد أن كانت النية من هذه التجربة تطوير البرمجة. إلا أن هذه التجربة أدت إلى خوض خبرة نفسية حادة من قبل مصممة البرنامج وهذا ما يؤكد أن الفضاء الرقمي يشهد جرائم متنوعة يجب التصدي لها بكل جرأة وحسم وتكاثف الجهود لإيقافها.



وأكّدت السيدة سندس النويّوي أنّه حالياً لا وجود لنصوص قانونية مباشرة تُعاقب على الجريمة الإفتراضية، بل يعمّل الجميع على التأويل المحدود لتكيف الفعل الإجرامي بما يتماشى مع الواقع القانوني ويتوافق مع الجريمة وبالتالي ترى أن هناك قصور واقعي في إستيعاب أشكال العنف السيبراني، حيث يتم قضايّاً بالإعتماد على قانون الاتصال غالباً وخرق المعطيات الشخصية، فالمجلة الرقمية لم تتضمن لفظ العنف الرقمي، وترى أن هناك هيئات متعددة ومساعي جادة ولكن ليس لديها آليات ومعرفة لازمة بخطورة العنف السيبراني وأليات التصدي له، موضحة أن هناك خايل من قبل المعندي من حيث تغيير الموقع والإسم بإستعمال برنامج البروكسي فيتغدر الوصول إليه ومعرفته بسهولة، وبالتالي تسجل أغلب القضايا ضد مجهول.



الوصيات

تعديل القانون عدد 58 و إضافة و العنف السيبراني لكل أشكال العنف.

- التعجيل بالإنضمام لاتفاقية بودااست حتى يتم إضافة قانون الجريمة الإلكترونية.

- التعاون مع المراكز البحثية في مجال الإنترنات.

- التبليغ عن كل إستهداف من قبل مجهول قصد الإيتزار.

- تطوير برمجة إلكترونية من قبل الباحثين لرصد التجاوزات.

- تكثيف الدورات التدريبية و قيس المخاطر في نشر المعلومات الشخصية.

- تطوير تدخل المرصد الوطني للعنف ضد المرأة ليشمل العنف السيبراني.

- نشر ثقافة السلامة السيبرانية و المحافظة على المعلومات الشخصية و تكثيف

حملات التوعية بخصوص إستعمال الإنترنات.

- التعهد بالنساء ضحايا العنف السيبراني و الإعتراف بالعنف السيبراني كعنف مستحدث ضد المرأة.

- العمل على تغيير القوانين لتشمل الجرائم المستجدة.

- تجميع القوانين المشتقة و المتعلقة بالتجاوزات الإلكترونية في مجلة واحدة.

- وضع إطار خاص للقضاء على العنف الرقمي ضد المرأة.

- تشريك النساء و الفتيات ضحايا العنف في كل مجريات المشكلة و مسالك التعهد.

- التقيد بوجاهة الإشعار و العمل على التتبع.

- ضرورة تجنب تأنيب الضحية.

- تشريك العائلة في كل مجريات التتبع حين يتعلق الإشعار بقاصر.

- أهمية إدراج الحقوق و الحريات ونشر ثقافة مقاومة العنف المسلط على النساء

بما في ذلك العنف الرقمي في كل الفضاءات و البرامج التعليمية.



المديرة: فاتن السبعي
قاضية و خبيرة.

دورة تدريبية حول الإطار الوطني للجمعيات بين تكريس حق التنظم و مارسته:
25 و 26 مارس 2022

طرح الإطار القانوني الوطني المتعلق بالجمعيات في الآونة الأخيرة العديد من النقاشات حول التعديلات المقترحة من قبل رئيس الجمهورية لمزيد تأطيرها وتنظيمها و تسخيرها و تمويلها و حتى كيفية التعامل معها في صورة مخالفتها للقانون. و في هذا الإطار نظمت جمعية تونسيات دورة تدريبية حول الإطار القانوني للجمعيات بين تكريس حق التنظم و مارسته يومي 25 و 26 مارس 2022 بنزل ماري قولد بتدريب من السيدة القاضية فاتن السبعي و لفائدة 22 مشاركة من سيدات و منخرطات في منظمات شبابية و جمعيات نسائية. حيث تم فيه التطرق إلى الإطار الوطني والقواعد الخصوصية المنظمة للجمعيات وتم من خلالها دراسة مشروع القانون المقدم من قبل رئاسة الجمهورية.

* حيث تناولت الدورة :

- تحديد المفاهيم و تقديم لغة تاريخية حول حرية التنظم و حرية تكوين الجمعيات.
- الإطار الوطني المنظم لحرية تكوين الجمعيات.
- القواعد الخصوصية لتنظيم الجمعيات : التكوين و التسخير و التمويل و المراقبة.





تيسير: الأستاذ شاكر الحوكى
أستاذ القانون والعلوم السياسية

• جلسة حوارية إفتراضية حول نظام الإقتراع على الأفراد
و تمثيلية المرأة في المجلس النيابي:
23 أبريل 2022

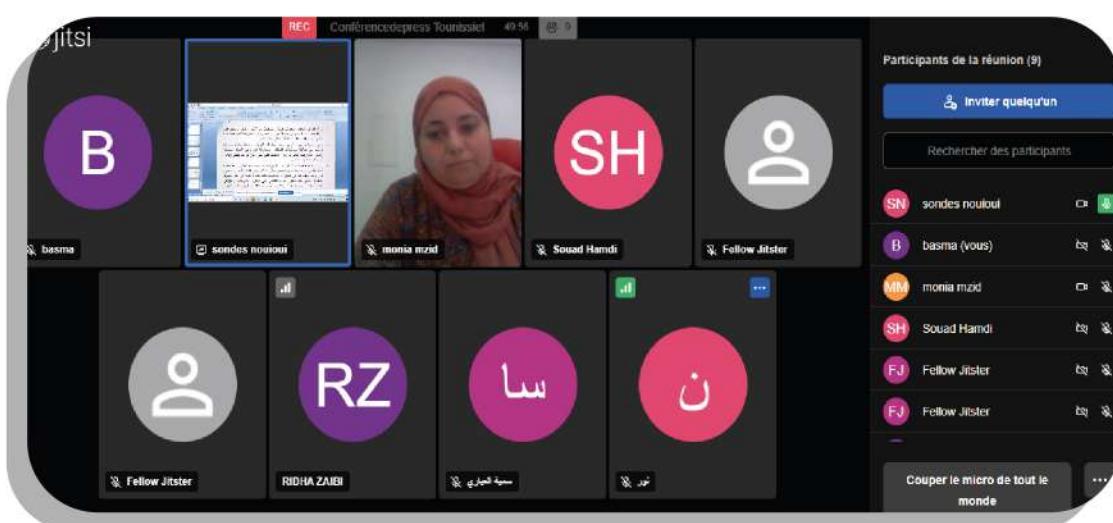
نظمت جمعية تونسيات جلسة حوارية إفتراضية حول نظام الإقتراع على الأفراد و تمثيلية المرأة في المجلس النيابي و ذلك يوم 23 أبريل 2022 على منصة Jitsi meet. و التي أمنها أستاذ القانون العام السيد شاكر الحوكى بحضور مجموعة من النساء السياسيات و النساء الفاعلات في الشأن العام. حيث تطرقت أشغال الجلسة إلى وقع النظام الانتخابي الجديد على مشاركة المرأة و تواجدها في الحياة السياسية و سبل تعزيز تواجدها كفاعل سياسي وشريك في صناعة القرار.



ندوة صحفية إفتراضية حول ورقة السياسات العامة:

• مناهضة العنف السيبراني رهان لتعزيز مشاركة المرأة في الشأن العام:
26 أفريل 2022

نظمت تونسيات يوم 26 أفريل 2022 عبر منصة meet Jitsii. ندوة صحفية إفتراضية قدمتها كل من السيدة منية مزيد رئيسة جمعية تونسيات و القاضية و الخبيرة السيدة سندس النويobi و تم التعريف فيها بورقة السياسات العامة التي أعدتها تونسيات و التي تحمل عنوان: مناهضة العنف السيبراني رهان لتعزيز مشاركة المرأة في الشأن العام، بحضور مجموعة من الصحفيين و مثلاً عن أحزاب سياسية و مثلثة عن شبكة البرلمانيات العربيات. و تم التطرق فيها إلى الهدف من إنجاز الورقة و الطرق التي يمكن من خلالها التصدي للعنف الرقمي المسلط على المرأة و الذي تفاقم بشكل كبير في تونس وبصفة خاصة ضد السياسيات والناشطات في الشأن العام.



• مناصرة ورقة السياسات العامة :

في إطار مناصرة ورقة السياسات العامة التي أعدتها جمعية تونسيات تحت عنوان : مناهضة العنف السيبرني : رهان لتعزيز مشاركة المرأة في الشأن العام، تمت دعوت جمعية تونسيات للقاء المدير العام للوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية السيد ياسين جميل، و مثلت جمعية تونسيات كل من السيدة هند البوزيري والسيدة منية بن قيراط والسيدة بسمة الطرابلسى.

أبدى المدير العام للوكالة إعجابه بمبادرة جمعية تونسيات و اختبارها الموفق لحتوى الورقة خاصة في ظل التفشي اللامسبوق لظاهرة العنف السيبرني وأمام غياب آليات الردع والتوعي والتقصي فيما يخص الجرائم الإلكترونية، مثمنا جهود جمعية تونسيات و عملها على عدة نقاط هامة من بينها إدراج العنف السيبرني ضد المرأة كمحور ضمن خطة عمل لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبرني و السعي إلى إدراج بعض الفصول التي تجرم هذا العنف في إطار مشروع مكافحة الجرائم السيبرنية أو إدراج بعض الفصول في إطار مشروع المجلة الرقمية، مشيرا إلى ضرورة التحسيس بخطورة العنف السيبرني عامه والموجه للمرأة و الطفل بصفة خاصة.



• الأكاديمية السياسية :

تسعى جمعية تونسيات من خلال مشروعها تدريب النساء السياسيات و القيادات و المترشحات في إطار أكاديمية سياسية موجهة للنساء الراغبات في الترشح للإنتخابات و القيادات السياسيات و الناشطات بالمجتمع المدني إلى تكوين نساء قيادات فاعلات في الحياة السياسية و في الشأن العام عبر تطوير مهاراتهن و مكتسباتهن و تمكينهن من الآليات اللازمة لتواجد فعال و متميز للمرأة التونسية في الهياكل الحزبية التي تنتمي لها و في الحياة السياسية و العامة وضمان بلوغها موقع القرار.



المدرب: مهدي القبلاوي
مستشار في القيادة وتطوير
الموارد البشرية.



• دورة تدريبية في القيادة - تونس

11 و 12 جوان 2022 - تونس

نظمت جمعية تونسيات دورة تدريبية في القيادة يومي 11 و 12 جوان 2022 بتونس تحت إشراف الأستاذ مهدي القبلاوي مدرب مستشار في القيادة و تطوير الموارد البشرية. لفائدة 17 مشاركة من أحزاب سياسية مختلفة و منظمات مدنية. و ذلك بهدف تكوين نساء قيادات فاعلات في الحياة السياسية و في الشأن العام.

* أهداف الدورة :

- تعريف القيادة و أنماطها.
- الاعتماد على المستويات الخمس للقيادة لتطوير الأداء و التأثير.
- كيفية صياغة خطة عمل لتطوير المهارات القيادية.



المدرب: مهدي القبلاوي
مستشار في القيادة وتطوير
الموارد البشرية.



دورة تدريبية في القيادة - صفاقس
25 و 26 جوان 2022 - صفاقس

نظمت جمعية تونسيات دورة تدريبية في القيادة يومي 25 و 26 جوان 2022 بنزل كونكورد صفاقس تحت إشراف المدرب والمستشار في القيادة وتطوير الموارد البشرية مهدي القبلاوي لفائدة 25 مشاركة ينتمين لمنظمات مدنية ووطنية وأحزاب سياسية مختلفة.





المدرب: فخرى الفوراتي
مستشار في تقنيات التواصل.

• دورة تدريبية في الخطابة - تونس 18 و 19 جوان 2022 - تونس

نظمت جمعية تونسيات في إطار الأكاديمية السياسية النسائية دورة تدريبية في مهارات الخطابة يومي 18 و 19 جوان 2022 بتدريب من الأستاذ فخرى الفوراتي مدرب و مستشار في تقنيات التواصل. لفائدة 18 مشاركة من أحزاب سياسية و منظمات مدنية. و تهدف هذه الدورة إلى تمكين النساء من بناء خطابات ناجحة و بناءة من خلال إتقان التخطيط و الإعداد الجيد للخطابات و أساسيات الإقناع.

تعرضت أشغال الدورة إلى:

- أهمية الخطابة و التعامل مع الخوف من التحدث أمام الجمهور.

• المنظمات المدنية والأحزاب المشاركة في الدورة التدريبية:

- المعهد العربي للديمقراطية.
- جمعية الحقوقين بصفاقس.
- الرابطة الدولية للمرأة العربية.
- الإخاء الوطني للمرأة التونسية فرع صفاقس.
- الإخاء العام التونسي للطلبة.
- رابطة الناخبات.
- CO3 Association -
- جمعية المرأة الحرة بصفاقس.
- جمعية مفيدة بوليلة بصفاقس.

هذا وقد شاركت في الدورات التدريبية نساء تنتسب لمنظمات وطنية هامة و التي تشارك للمرة الأولى في الدورات التي تنظمها الجمعية. وتميزت المشاركات بإختلاف إنتمائهن و مشاريدهن الفكرية. وهو ما أضفى على الدورة أجواء مميزة لعل أبرزها التفاعل الإيجابي و البناء بين الحاضرات و الرغبة في إيجاد أرضية مشتركة جمع النساء جميعا على اختلافهن الفكرية و السياسية لبناء مجتمع قوي و متوازن يضمن حقوق المرأة و وجودها كشريك حيوي. من خلال تشيكيها فعليا في كافة مستويات القرار و تكينها من بلوغ المناصب الهمة و الريادية على أساس الكفاءة و الفاعلية.



مشروع آليات إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات المحلية :

• إجتماع تشاركي

05 و 06 مارس 2022

نظمت جمعية تونسيات إجتماع تشاركي تحت إشراف السيد المدرس يسري مقديش حول "تقنيات التشخيص و التحليل المجتمعي للخدمات المحلية و مدى استجابتها للنوع الاجتماعي" و ذلك يومي 05 و 06 مارس 2022 بنزل المشتل تونس تهدف هذه الدورة إلى تكريس مبدأ المساواة و تكافؤ الفرص بين الجنسين و تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي في الخدمات العمومية.

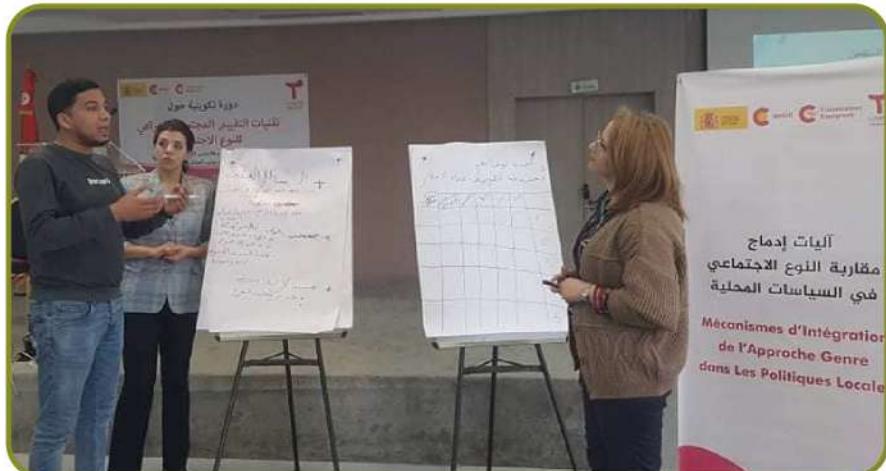


مشروع اليات إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات المحلية :

دورة تكوينية حول تقنيات التقييم المجتمعي المراعي للنوع الاجتماعي

05 و 06 مارس 2022

نظمت جمعية تونسيات إجتماعا عاما بقصر البلدية ببوسالم يوم 20 مارس 2022 تم فيه عرض و مناقشة بطاقة التقييم المجتمعي التي أبجزت خلال الاجتماع السابق بقصد ترسيخ وجهات النظر بين جميع الأطراف المتدخلة من مثلين عن المجتمع المدني المحلي وثلة من منساكني المنطقة و مجموعة من إداري و أعضاء المجلس البلدي ببوسالم و ذلك للتمكن من تحديد الإشكالية حسب الأولوية من منظور مقاربة النوع الاجتماعي و إقتراح الحلول الممكنة و إعداد خطة عمل مشتركة.



المدرب : أحمد قيدارة
خبير في السياسات العمومية



• ورشة عمل حول البرمجة المحلية المستجيبة للنوع الإجتماعي
10 و 11 و 12 و 13 مارس 2022

في إطار مشروع "آليات ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات المحلية" الذي ينجز بدعم من الوكالة الإسبانية للتنمية الدولية و عملاً باتفاقية العمل والشراكة المبرمة بين بلدية باردو و المحمدية و فبلاط و جمعية تونسيات، أيام 10 و 11 و 12 و 13 مارس 2022 ورشة "البرمجة المحلية المستجيبة للنوع الإجتماعي" بباسمين الحمامات تحت إشراف الخبراء

أحمد قيدارة و بحضور أعضاء المجلس البلدي و إداريين.



المدرب : يسري مقديش
خبير في المحكمة المحلية



• إجتماع تشاركي

19 مارس 2022

نظمت جمعية تونسيات في إجتماع تشاركي مع مثّلين عن المجتمع المدني والمواطنين يوم السبت 19 مارس 2022 بمقر بلدية بوسالم وذلك لتكريس مبدأ المساواة و تكافؤ الفرص بين الجنسين و تحقيق العدالة الإجتماعية من خلال مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي لدعم المحكمة المحلية واللامركزية في الخدمات العمومية.



• إجتماع عام

20 مارس 2022

نظمت جمعية تونسيات اجتماعا عاما بقصر البلدية ببوسالم يوم 20 مارس 2022 تم فيه عرض ومناقشة بطاقة التقييم المجتمعي التي أجزت خلال الاجتماع السابق بقصد تقرب وجهات النظر بين جميع الأطراف المتدخلة من مثيلين عن المجتمع المدني المحلي و ثلاثة من متساكني المنطقة ومجموعة من إداري وأعضاء المجلس البلدي ببوسالم و ذلك للتمكن من تحديد الأولوية حسب الأولوية من منظور مقاربة النوع الاجتماعي واقتراح الحلول الممكنة و إعداد خطة عمل مشتركة.



• ورشة عمل تحضيرية

26 مارس 2022

في إطار تعزيز قدرات مختلف الجهات الفاعلة في السياسات العامة نظمت جمعية تونسيات يوم

السبت 26 مارس 2022 ورشة عمل تحضيرية بحضور أعضاء من المجلس البلدي و موظفي بلدية

سيدي حسين و فريق عمل مشروع المسار.



• دورة تدريبية حول الميزانية البلدية المراعية للنوع الاجتماعي

6 و 7 ماي 2022

نظمت جمعية تونسيات دورة تكوينية حول الميزانية البلدية المراعية للنوع الاجتماعي تحت إشراف المدرب أحمد قيدارة بحضور أعضاء مجالس كل من بلدية الزهراء وبلدية بوسالم وبلدية سidi حسين وإداري البلديات المذكورة وذلك يوم الجمعة 6 و 7 ماي 2022 .



إجتماع عام

10 ماي 2022

نظمت جمعية تونسيات إجتماع عام ببلدية الزهراء تحت إشراف السيد يسري مقديش و ذلك يوم 10 ماي 2022 بحضور مثلين عن المجتمع المدني و المواطنين مسدي الخدمات بهدف عرض بطاقة التقييم الاجتماعي المraعي للنوع الإجتماعي و إعداد خطط عمل مشتركة.



• إجتماع عام

14 ماي 2022

نظمت جمعية تونسيات إجتماع عام بالقصر البلدي بسيدي حسين تحت إشراف السيد يسري مقديش يوم السبت 14 ماي 2022 و ذلك بحضور أعضاء المجلس البلدي والإداريين وممثل المجتمع المدني بسيدي حسين و ثلاثة من المواطنين و مسدي الخدمات.



• ورشة عمل في البرمجة و التخطيط للميزانية البلدية

19 و 22 ماي 2022

نظمت جمعية تونسيات ورشة عمل في البرمجة و التخطيط للميزانية البلدية المراعية للنوع الإجتماعي
دامت 4 أيام ابتداءً من يوم 19 ماي 2022 إلى يوم 22 ماي 2022 بالحمامات و ذلك لفائدة مجموعة من الإداريين
و رؤساء اللجان المعنية بإعداد الميزانية بهدف مراقبة كلّ من بلديّات الزهراء و سidi حسين و بوسالم.



دورة تدريبية في إدارة الإجتماعات

23 جوان 2022

نظمت جمعية تونسيات دورة تدريبية في إدارة الإجتماعات يوم الخميس 23 جوان 2022 بنزل المشتل تحت إشراف المدرب مهدي القبلاوي تهدف الدورة إلى تعزيز معارف المشاركين في تقنيات إدارة الإجتماعات و ذلك بحضور ثلاثة من إداري وأعضاء المجالس البلدية بكل من بلدية الزهراء و بلدية سيدى حسين و بلدية قباط و بلدية بوسالم و بلدية باردو و بلدية الحممية.



• ورشة عمل لتبادل التجارب و المخبرات في آليات التقييم المجتمعي المراعية للنوع الإجتماعي

24 جوان 2022

نظمت جمعية تونسيات ورشة عمل لتبادل التجارب و المخبرات في آليات التقييم المجتمعي المراعية للنوع الإجتماعي يوم 24 جوان 2022 بنزل المشتل بتنسبر من الخبر في الحكومة المحلية الأستاذ يسري مقديش و بحضور أعضاء المجالس البلدية و إداري كلّ من بلدية الزّهراء و سidi حسين و قبلاط و بو سالم و باردو و الحممية.



مشروع حقي

لتحقيق مナاصرة حقوق النساء و تكريس حمايتها من كل أشكال العنف المسلط عليهن بما في ذلك العنف الاقتصادي.
تنفذ جمعية تونسيات مشروع "حقي" بدعم من مركز ضحايا التعذيب بالشرق الأوسط ضمن برنامج التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان.

يهدف هذا المشروع إلى تسليط الضوء على معاناة المعينات المنزلية و التوعية بالقانون عدد 37 لسنة 2021 المؤرخ في 16 جويلية 2021 بواسطة حملة إعلامية. و يتعلق هذا القانون بتنظيم العمل المنزلي بما يضمن العمل اللائق للعاملات والعاملين بالمنازل. و من أهم ما جاء به هو التنصيص على إبرام عقد شغل محدد أو غير محدد المدة للعاملة المنزلية أو العامل المنزلي و المؤجر.



قامت الجمعية بتصوير مقاطع فيديو تحسينية بمشاركة إعلاميين وناشطين بالمجتمع المدني حول مناهضة العنف المسلط على العاملين في المنازل. وتلقت شهادات حية من بعض العاملات، حيث قامت بمناصرة تفعيل تطبيق القانون عدد 37 لسنة 2021 المتعلق بتنظيم العمل المنزلي.

إعداد : بسمة الطرابلسي.

تصميم : منى ونان.

إشراف : منية بن قيراط.



جمعية تونسيات

لترقي معا ...

let's rise together

نفذت هذه المشاريع بدعم من :



الصندوق الوطني للديمقراطية



لا تصال بنا :

جمعية تونسيات العنوان : 55 إقامة قولدن سنتر - الحبيب بورقيبة باردو شقة 5 و 6 الطابق الثاني

Adresse : 55 résidence golden - center - Habib bourguiba bardo 2 éme étage. Bur.5 et 6

الجوال : (+216) 58 536 672

موقع الواب : tounissiet.ass@gmail.com - البريد الإلكتروني : www.tounissiet.tn

